

منتقدة "الخط بين المفقودين والمعتقلين في سوريا"

"الفيديرالية الدولية لحقوق الانسان":

الملف لن يُقفل على طريقة الدولة

باريس - من بيار عطاالله: (النهار ١٦/١٢/٢٠٠٠)

جددت "الفيديرالية الدولية لحقوق الانسان" امس التأكيد ان ملف المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، "لن يقفل على طريقة الدولة اللبنانية". ودعت الى "اطلاق كل المعتقلين الذين تملك منظمات حقوق الانسان المحلية والعالمية وأهاليهم اثباتات دامغة على وجودهم في سوريا، اضافة الى تأليف لجنة حيادية لتقصي الحقائق والبحث في شكل جدي عن مصير المعتقلين والمخطوفين في سوريا"، والذين ميّزتهم الفيديرالية عن المفقودين خلال اعوام الحرب بواسطة الميليشيات.

وجاء في بيان تلي في المؤتمر الصحافي الذي عقده مستشار "الفيديرالية الدولية" وديع آنج الاسمر والناطق الرسمي باسم "لجنة دعم الموقوفين اللبنانيين اعتباراً - سوليدا" في مقر الامانة العامة للفيديرالية قرب ساحة الباستيل الشهيرة: "شهد الاسبوع الفائت تطوراً كبيراً في قضية المعتقلين اللبنانيين في سوريا لجهة اعتراف الحكومتين اللبنانية والسورية بوجود معتقلين في سوريا، وتالياً نقل ٤٦ منهم من السجون السورية الى السجون اللبنانية، ونؤكد في هذه المناسبة ان هذه الخطوة لا تعني ابدأً قفل ملف المعتقلين في سوريا كما اعلنت السلطات اللبنانية، بل نرى في ذلك مجرد خطوة نحو اطلاق كل المعتقلين في السجون السورية (...)".

وجدد الاسمر دعم الفيديرالية كل تحركات الاهالي واللجان المحلية "من اجل التوصل الى حل حقيقي لهذه المأساة، ولاسيما ان الاهالي يملكون معلومات اكيده عن وجود احبائهم في السجون السورية وبعضهم يقابل المعتقلين بموجب اذن مقابلة وآخرون يملكون بلاغات رسمية من السلطة اللبنانية عن وجود ابنائهم هناك (...)".

وانتقد "محاولات السلطة اللبنانية الخط بين قضيتي المفقودين خلال الحرب والاختفاءات القسرية اي عمليات الاعتقال التي نفذتها القوات السورية والميليشيات الموالية لها خلال الحرب وبعدها، والتي ادت الى دخول المئات من اللبنانيين لسجون سوريا بتهم مختلفة".

واعتبر انه "لا يمكن حل الامور على طريقة الدولة اللبنانية، التي تعتمد كل فترة الى اثاره الملف ومحاوله طمسه في صورة عشوائية كما جرى مع اللجنة التي ألفها الرئيس سليم الحص وعمدت الى توفية كل المختفين والمعتقلين في سوريا رغم الاثباتات الدامغة التي تلقتها من ١٦٨ عائلة عن وجود أنسبائها في

سوريا". وأكد ان "مجرد اطلاق دفعة من المعتقلين يشكل بداية الطريق بالنسبة اليينا ويدفعنا الى استخدام كل الوسائل القانونية اسوة بما جرى في الكثير من البلدان حيث واجهنا حالات مماثلة ومنها تشيلي، ونحن نطالب الحكومة السورية باطلاق كل المعتقلين من دون استثناء وابلغ الاهالي والدولة اللبنانية ومنظمات حقوق الانسان العالمية مصيرهم، اذ لا يعقل ان يختفي اي انسان من الوجود من دون ان يترك أثراً او عظاماً ولبنان وسوريا ليسا استثناء في العالم (...)."

ودعا الى تأليف لجنة تحقيق حيادية ومستقلة تضم ممثلين للجنة الدولية للصليب الاحمر، نقابة المحامين في بيروت، ومنظمات حقوق الانسان العالمية والاهالي الى جانب الممثلين الحكوميين للبحث عن الحقيقة وطمأنة الاهال الخائفين من الادلاء بالمزيد من المعلومات عن المعتقلين في سوريا".

وخلص الى ان الحملة العالمية مستمرة "حتى جلاء الحقيقة في ضوء المعلومات المتراكمة لدينا من مصادر عدة ومن سجناء اطلقوا من سوريا، اضافة الى شهادات الاهالي، والفيديريالية تدرس امكان ارسال بعثة لتقصي الحقائق ودعم الأهالي ونقابة المحامين في بيروت واللجان المحلية (...)."